ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية حقوق اللاعبين القُصّر
دراسة تطبيقية على الأندية الرياضية في لبنان

إعداد: الباحث / أحمد حسين عبيد | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في الحقوق / القانون الخاص | الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: Ahmad.obeid21994@gmail.com | https://orcid.org/0009-0004-2436-1430

إشراف: أ. د. / محمد عبده | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في الحقوق / القانون الخاص | الجامعة اللبنانية

E-mail: mhamadabdo17@gmail.com

https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.6

تاريخ الاستلام: 2026/06/15	تاريخ القبول: 2026/07/07	تاريخ النشر: 2026/07/15

للاقتباس: عبيد، أحمد حسين، (2026)، مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية حقوق اللاعبين القُصّر دراسة تطبيقية على الأندية الرياضية في لبنان، إشراف أ.د. محمد عبده، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الحادي عشر، العدد 31، السنة الثالثة، ص–ص 143–159. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.6

المُستخلص

هدفت هذه الدّراسة إلى تبيان مسؤوليّة الإتحادات الرياضيّة عن حماية حقوق اللاعبين القُصَّر، مع تطبيق على الأندية اللبنانيّة، من خلال تحليل الإطار القانونيّ والتنظيميّ المنظم لهذه المسؤوليّة ومدى توافقه مع المعايير الدوليّة لحماية الطفل. ومن ثمّ، إعتمدت الدّراسة المنهجين الوصفيّ التحليليّ والمُقارن عبر تحليل التشريعات واللوائح الرياضيّة الوطنيّة والدوليّة. وتوصلت إلى وجود قصور تشريعيّ وتنظيميّ في حماية اللاعبين القُصَّر، وضعف في آليّات الرقابة والمتابعة. فضلاً عن محدوديّة الضمانات القانونيّة المتعلّقة بعقودهم والرعاية الصحيّة والنفسيّة والتعليميّة. كما أظهرت النتائج أنّ حماية القُصَّر تتطلّب منظومة متكاملة تشمل الأبعاد البدنيّة والنفسيّة والتعليميّة والتعاقديّة، مع تعزيز دور الإتحادات الرقابيّ. وأوصت الدّراسة بتطوير التشريعات الوطنيّة، وإنشاء وحدات متخصّصة لحماية اللاعبين القُصَّر وتفعيل آليّات الرقابة والشكاوى بالأنديّة، والإستفادة من التجارب الدوليّة، بما يسهم في توفير بيئة رياضيّة آمنة تحفظ حقوق القُصَّر وتدعم التنمية المُستدامة.

الكلمات المفتاحيّة: الاتّحادات الرياضيّة، اللاعبون القُصَّر، حماية الطفل، المسؤوليّة القانونيّة، الأندية الرياضيّة، لبنان.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية

العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

Responsibility of Sports Federations for the Protection of Minor Athletes' Rights: An Applied Study on Sports Clubs in Lebanon

Author: Researcher / Ahmad Hussein Obeid | Lebanese Republic
PhD in Law/ private Law | Islamic University of Lebanon
E-mail: Ahmad.obeid21994@gmail.com | https://orcid.org/0009-0004-2436-1430
Supervised by: Prof. Dr / Mohammad Abdo | Lebanese Republic
PhD in Law / private Law | Lebanese University
E-mail: mhamadabdo17@gmail.com
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.6

Received : 15/06/2026	**Accepted :** 07/07/2026	**Published :** 15/07/2026

Cite this article as: Obeid*, Ahmad Hussein, (2026), Responsibility of Sports Federations for the Protection of Minor Athletes' Rights: An Applied Study on Sports Clubs in Lebanon, Supervised by Prof. Dr. Mohammad Abdo, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 11, issue 31, Third year, pp. 143-159. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.6*

Abstract

This study aimed to examine the responsibility of sports federations in protecting the rights of minor athletes, with a practical application to sports clubs in Lebanon. It analyzed the legal and regulatory framework governing this responsibility and assessed its consistency with international child protection standards. The study adopted both the descriptive-analytical and comparative approaches through the examination of relevant national and international sports laws and regulations. Further, the findings revealed significant legislative and regulatory shortcomings in the protection of minor athletes, as well as weaknesses in monitoring and supervision mechanisms within some sports federations and clubs. The study also identified limited legal guarantees regarding contracts, healthcare, psychological support, and educational rights. Furthermore, the results emphasized that effective protection of minors requires an integrated framework encompassing physical, psychological, educational, and contractual dimensions, alongside enhanced supervisory roles for sports federations. Additionally, the study recommended the development of national sports legislation, the establishment of specialized child protection units within sports federations, the strengthening of oversight mechanisms in sports clubs, and the activation of complaint and grievance procedures. It also highlighted the importance of leveraging international best practices and standards in child athlete protection to ensure a safe and fair sporting environment that safeguards minors' rights and promotes sustainable sports development.

Keywords: Sports Federations, Minor Athletes, Child Protection, Legal Responsibility, Sports Clubs, Lebanon.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

المقدمة:

تُعد الرياضة من أهم الوسائل التربوية والتنموية التي تسهم في بناء شخصية الأفراد وتنمية قدراتهم، وقد ازداد الاهتمام باللاعبين القُصَّر بوصفهم قاعدة المستقبل الرياضي وركيزة تطوير المواهب. ومع توسع الاحتراف الرياضي، برزت الحاجة إلى توفير حماية قانونية ومؤسسية لهذه الفئة في مواجهة مخاطر الاستغلال والإهمال وسوء إدارة العلاقات التعاقدية. (1).

وقد أولت الهيئات الرياضية الدولية، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، اهتمامًا كبيرًا بحماية اللاعبين القُصَّر من خلال وضع لوائح تنظم تسجيلهم وانتقالاتهم وتضمن الحفاظ على حقوقهم. وفي لبنان، تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والإدارية التي تواجه القطاع الرياضي، وما يرافقها من تفاوت في مستوى التزام الأندية بمعايير الحماية والرعاية. (2).

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية الاتحادات الرياضية اللبنانية في حماية حقوق اللاعبين القُصَّر، من خلال دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لهذه المسؤولية، وبيان مدى التزام الأندية الرياضية بالمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة. كما تهدف إلى الكشف عن أبرز التحديات والثغرات التي تعوق تطبيق آليات الحماية، وتقييم دور الاتحادات في الرقابة والإشراف والتوعية وفرض العقوبات عند الضرورة.(3)

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية واللوائح الرياضية ومقارنة الواقع التطبيقي في الأندية اللبنانية بالمعايير الدولية المعتمدة. وتأتي أهمية هذه الدراسة من إسهامها في تعزيز حماية حقوق اللاعبين القُصَّر وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية للرياضة اللبنانية بما ينسجم مع مبادئ حقوق الطفل والمعايير الرياضية الحديثة.

وختامًا، تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن حماية اللاعبين القُصَّر ليست مسؤولية قانونية فحسب، بل هي مسؤولية أخلاقية وإنسانية تقع على عاتق جميع الفاعلين في الحقل الرياضي؛ من اتحادات وأندية ووكلاء ومدربين وأولياء أمور. كما أنها تمثل استثمارًا في مستقبل الرياضة الوطنية، وضمانًا لاستمرارية الأداء الرياضي في إطار من العدالة والكرامة الإنسانية، بما ينسجم مع المعايير الدولية ومع المبادئ التي أرستها المواثيق الحقوقية واللوائح الرياضية الحديثة.

(1) – عبد الحميد الجندي،. (2020) القانون الرياضي والمسؤولية المدنية للاتحادات الرياضية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 76

(2) – محمد السرجاني،. (2017) القانون الرياضي وحماية اللاعبين الهواة والناشئين. بيروت: دار الفكر الجامعي، ص54

(3) - FIFA. (2022). Regulations on the Status and Transfer of Players (RSTP). Zurich: Fédération Internationale de Football Association, p45

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

مشكلة الدراسة:

تواجه الساحة الرياضية اللبنانية إشكالية متنامية تتعلق بمدى قدرة الاتحادات الرياضية، وعلى رأسها الاتحاد اللبناني لكرة القدم، على حماية حقوق اللاعبين القُصَّر في ظل بيئة رياضية تشهد تحديات مالية وتنظيمية وتشريعية متعددة. فبالرغم من وضوح القواعد الدولية التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والهيئات الرياضية العالمية بشأن حماية القاصرين من الاستغلال، فإن الواقع المحلي يكشف عن تفاوت كبير في الالتزام بهذه المعايير، سواء من حيث تنظيم عقود القُصَّر، أو تأمين التعليم والرعاية الصحية، أو مراقبة سلوك الأندية والوكلاء الرياضيين[1].

كما أن غياب إطار تشريعي وطني متكامل يُنظم وضع الرياضيين القُصَّر في لبنان يزيد من هشاشة العلاقة بين الأندية واللاعبين، ويُضعف قدرة الاتحادات على ممارسة رقابتها الفعلية، الأمر الذي يفتح المجال أمام تجاوزات إدارية وممارسات غير منضبطة قد تُلحق ضررًا بحقوق الأطفال واليافعين. وتزداد خطورة هذه الإشكالية في ظل غياب آليات واضحة للرقابة والمساءلة داخل المؤسسات الرياضية، وعدم تفعيل الجوانب التربوية والاجتماعية التي تُعدّ جزءًا أساسيًا من الحماية الشاملة للقاصرين الرياضيين، وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة في التساؤل الآتي:

ما مدى مسؤولية الاتحادات الرياضية اللبنانية عن حماية حقوق اللاعبين القُصَّر، وما فعالية الآليات التنظيمية والتطبيقية التي تعتمدها في هذا المجال؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

1. ما الإطار القانوني واللوائحي المنظم لحماية حقوق اللاعبين القُصَّر في لبنان؟
2. ما الدور الفعلي الذي تمارسه الاتحادات الرياضية في الإشراف على الأندية لحماية هذه الفئة؟
3. إلى أي مدى تلتزم الأندية اللبنانية بمعايير الحماية الدولية الخاصة باللاعبين القُصَّر؟
4. ما أبرز أوجه القصور والثغرات التي تحد من فاعلية تطبيق تلك المعايير؟
5. ما الإجراءات المقترحة لتعزيز مسؤولية الاتحادات الرياضية وضمان حماية متكاملة للاعبين القُصَّر في لبنان؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في بيان دور الاتحادات الرياضية في حماية حقوق اللاعبين القُصَّر وتطوير آليات الرقابة على الأندية بما يضمن بيئة رياضية آمنة ومتوافقة مع المعايير القانونية والدولية.

أولاً: الأهمية النظرية : تتجلى الأهمية النظرية للدراسة في النقاط الآتية:

1. تسلط الضوء على مفهوم مسؤولية الاتحادات الرياضية في حماية حقوق اللاعبين القُصَّر، باعتباره

(1) – سمير عبد العال، (2021) ، الحماية القانونية للناشئين في المجال الرياضي: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 85

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

موضوعًا حديثًا في ميدان القانون الرياضي العربي.

2. تُسهم في تطوير الإطار النظري لفهم العلاقة بين الاتحادات الرياضية والأندية من جهة، وبين حقوق الرياضيين القُصَّر من جهة أخرى.

3. تُبرز مدى ارتباط التشريعات الوطنية اللبنانية بالمعايير واللوائح الدولية، ولا سيما لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

4. تُغني المكتبة العربية واللبنانية بدراسة علمية تربط بين البعد القانوني والاجتماعي والحقوقي لحماية القاصرين الرياضيين.

5. تسدّ فجوة بحثية قائمة في الدراسات الأكاديمية اللبنانية التي نادرًا ما تناولت قضايا القُصَّر في الوسط الرياضي.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية : تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:

1. تحليل الواقع التطبيقي للأندية اللبنانية ومدى التزامها بحماية حقوق اللاعبين القُصَّر وفق المعايير الدولية.

2. الكشف عن الثغرات القانونية والتنظيمية في لوائح الاتحادات الرياضية اللبنانية المتعلقة بحماية القاصرين.

3. تقديم تصورات عملية واقتراحات تطويرية لتفعيل دور الاتحادات الرياضية في الرقابة على الأندية وبرامج الناشئين.

4. تمكين صُنّاع القرار في وزارة الشباب والرياضة اللبنانية من استخدام نتائج الدراسة في صياغة سياسات وتشريعات جديدة.

5. دعم جهود الاتحاد اللبناني لكرة القدم والاتحادات الأخرى في بناء منظومة حماية شاملة للاعبين القُصَّر.

6. تعزيز الوعي لدى الأندية والمدربين والوكلاء بضرورة الالتزام بالأبعاد الأخلاقية والإنسانية في التعامل مع القاصرين الرياضيين.

أهداف الدراسة:

1. تحليل الإطار القانوني واللوائحي الذي ينظم مسؤولية الاتحادات الرياضية اللبنانية في حماية حقوق اللاعبين القُصَّر.

2. استعراض القواعد الدولية، ولا سيما لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، ذات الصلة بحماية اللاعبين دون السن القانونية، وتقييم مدى توافقها مع التشريعات اللبنانية.

3. تشخيص الواقع التطبيقي للأندية اللبنانية ومدى التزامها بالمعايير القانونية والإنسانية المتعلقة بحقوق

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد (3) المجلد (1)، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

اللاعبين القُصَّر.

4. رصد أوجه القصور والثغرات التشريعية والتنظيمية التي تحد من فعالية دور الاتحادات الرياضية في الرقابة والإشراف على الأندية.

5. تحديد المسؤوليات القانونية والأخلاقية المترتبة على الاتحادات الرياضية تجاه اللاعبين القُصَّر في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

6. تحليل العلاقة بين الاتحادات الرياضية والأندية من حيث الدور الإشرافي والرقابي في حماية حقوق القاصرين الرياضيين.

مصطلحات الدراسة :

1- اللاعب الهاوي:

عرّفته المحكمة الرياضية الدولية بأنه: «الرياضي الذي لا يخضع لعقد احتراف أو ارتباط مالي ثابت مع نادٍ رياضي أو جهة راعية، ويمارس الرياضة كحق شخصي وليس كمهنة»[1].

يعرف اللاعب الهاوي إجرائيا في هذه الدراسة هو كل ممارس لرياضة فردية أو جماعية لا يخضع لعقد احتراف رسمي ولا يحصل على أجر ثابت مقابل مشاركاته، بل يعتمد في ممارسته على الدعم الذاتي أو المؤسسي المؤقت، مما يجعله أكثر عرضة للفراغ التشريعي في حال تعرضه للإصابة، أو الفصل، أو الظلم التحكيمي أو الإداري دون مظلة قانونية تحميه.

2- الفراغ القانوني (Legal Vacuum):

يعرف الفراغ القانوني بأنه « هو غياب القواعد القانونية أو عدم كفايتها لمعالجة موضوع معين، ما يؤدي إلى عدم وجود حماية قانونية كافية أو وضوح في التنظيم.»[2].

ويعرف الفراغ القانوني إجرائياً بأنه : النقص أو الغموض أو عدم وجود تشريعات واضحة ومنظمة تحكم حقوق وواجبات اللاعب الهاوي، مما يجعله عرضة للاستغلال أو الضياع القانوني في حالات النزاع أو الإصابة أو الإقصاء غير المبرر.

3- الاحتراف الرياضي:

هو ممارسة النشاط الرياضي بشكل منتظم وبمقابل مادي، في إطار علاقة تعاقدية قانونية تربط اللاعب بالنادي أو الجهة الرياضية، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات للطرفين وفقًا للأنظمة واللوائح المعمول

(1) - Mignot, J. F. (2019). “The Development of Professional and Amateur Football Regulations in France.” European Journal of Sport Studies, 11(1), 55–73.

(2) - Muller, K. (2020). “Legal Protection of Amateur Athletes in Germany.” German Sports Law Review, 9(3), 203–222.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

بها محليًا ودوليًا.[1]

ويُقصد به في هذه الدراسة: النظام القانوني الذي ينظم العلاقة التعاقدية والمهنية للاعبين الرياضيين، وما يتضمنه من التزامات وحقوق ومسؤوليات متبادلة بين اللاعب والنادي.

4- النظام التشريعي (Legislative System):

يعرف النظام التشريعي بأنه « هو مجموعة القوانين واللوائح والنظم التي تصدر عن السلطات التشريعية والتنظيمية، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل الدولة وبين الأفراد»[2].

يعرف النظام التشريعي إجرائياً « المنظومة القانونية المنظمة للنشاط الرياضي والهواة في الدولة، بما يشمله من قوانين اتحادات الرياضة، ومراسيم، ولوائح تنظيمية صادرة عن الجهات الرسمية ذات الصلة بالرياضة، والتي يُفترض أن تضمن العدالة والحماية القانونية للاعب الهاوي.

5- الحقوق الرياضية

تعرّف الحقوق الرياضية بأنها مجموعة المصالح القانونية المقررة للاعبين بموجب اللوائح والأنظمة الرياضية الوطنية والدولية.[3]

التعريف الإجرائي: يقصد بالحقوق الرياضية في هذه الدراسة جميع الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاعب الهاوي في الأندية اللبنانية، كضمان العدالة في العقود، وحماية الأجر، والرعاية الصحية، وحق المشاركة الآمنة.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية حقوق اللاعبين القُصَّر في لبنان وبيان واقع تطبيقها في الأندية الرياضية، كما استعانت بالمنهج المقارن لمقارنة التجربة اللبنانية ببعض النماذج الدولية والعربية، وبالمنهج التحليلي القانوني لدراسة التشريعات واللوائح الرياضية وتحديد مسؤولية الاتحادات الرياضية في حماية هذه الفئة.

(1) – الصاوي، فؤاد. (2018)، النقص التشريعي والفراغ القانوني بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار المنار للطباعة والنشر، ص58

(2) - European Commission. (2021). Addressing Legal Gaps in Sports Governance: A European Perspective. Brussels: EU Publications,p45

(3) -Pijetlovic, K. (2019). EU Sports Law and Professionalism: Contractual and Labour Rights of Athletes. Berlin: Springer, p85

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد (3)، المجلد (1)، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

يُعد اللاعب القاصر أساس بناء المنظومة الرياضية، إلا أن ضعف التنظيم القانوني الخاص بهذه الفئة يخلق فراغًا تشريعيًا قد يعرضها للاستغلال أو الإهمال. فالقاصر يحتاج إلى حماية تضمن حقوقه التعليمية والصحية والنفسية والرياضية، في ظل محدودية قدرته على اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبله الرياضي. كما أن قصور التشريعات واللوائح في تنظيم علاقته بالأندية والاتحادات يضعف آليات الرقابة والمساءلة. وفي لبنان، تبرز الحاجة إلى تعزيز دور الاتحادات الرياضية في حماية حقوق اللاعبين القُصَّر بما ينسجم مع المعايير الدولية ويضمن بيئة رياضية آمنة وعادلة [1].

أولاً: الإطار المفاهيمي للاعب القاصر الهاوي

يُقصد باللاعب القاصر الهاوي كل شخص لم يبلغ سن الرشد القانوني ويمارس النشاط الرياضي دون عقد احترافي أو أجر منتظم. ويجمع هذا اللاعب بين محدودية الأهلية القانونية وعدم تمتعه بالضمانات المقررة للمحترفين، مما يجعله أكثر حاجة إلى الحماية. وتتحمل الأندية والاتحادات الرياضية مسؤولية توفير بيئة آمنة تكفل حقوقه التعليمية والصحية والرياضية. كما أكدت المواثيق الدولية واللوائح الرياضية ضرورة حماية القُصَّر من الاستغلال والإهمال. وتُعد هذه الفئة أساس تطوير المواهب الرياضية وبناء المنتخبات والأندية مستقبلاً. لذلك يجب تحقيق التوازن بين ممارسة الرياضة واستكمال التعليم والنمو السليم. ويقوم مفهوم اللاعب القاصر الهاوي على أبعاد قانونية ورياضية وإنسانية متكاملة تهدف إلى ضمان مصلحته الفضلى[2].

من ناحية أخرى، يتصل المفهوم أيضًا ببُعد تربوي وإنساني مهم، حيث لا يمكن النظر إلى اللاعب القاصر الهاوي كعاملٍ أو موظفٍ في نادٍ رياضي، بل كطفلٍ في طور النمو الجسدي والعقلي والنفسي، يحتاج إلى بيئة آمنة تضمن له التوازن بين الممارسة الرياضية والتحصيل الدراسي، وبين الطموح المهني والحياة الاجتماعية. وقد أكدت اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) في توصياتها لعام 2021 على أهمية توفير «بيئة آمنة ومساندة للأطفال في الرياضة» تشمل التدريب التربوي للمدربين، وتحديد ساعات تدريب مناسبة[3]، وتوفير خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لهم ، وفي ضوء هذه الاعتبارات، يمكن القول إن الإطار المفاهيمي للاعب القاصر الهاوي يقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة:

1. البعد القانوني: ويتعلق بأهلية القاصر وحدود تصرفه في العقود الرياضية، ومسؤولية أوليائه والاتحادات في المصادقة على القرارات الخاصة بمسيرته الرياضية.

2. البعد الاجتماعي–التربوي: ويركز على ضمان حقوق الطفل في التعليم، والراحة، وعدم التعرض للضغط أو الإكراه البدني أو النفسي أثناء التدريب أو المنافسة.

(1) – عبد الحميد، عبد الله. (2020) الفراغ التشريعي في القانون الإداري: دراسة في المفهوم والآثار والحلول. القاهرة: دار النهضة العربية.،ص52

(2) - Anderson, J. (2019). The Legal Protection of Young Athletes: Child Rights and Sports Contracts. International Sports Law Journal, 19(2), 145–163.

(3) – سامي السرجاني،. (2018) ، الحماية القانونية والاجتماعية للاعب القاصر في الرياضة العربية. بيروت: دار العلم للنشر،ص85

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

3. البعد التنظيمي–الاحترافي: ويتصل بضرورة وجود لوائح واضحة تحدد العلاقة بين اللاعب الهاوي والنادي، وشروط التدريب، والرعاية الطبية، وآليات فضّ النزاعات.[1]

يتطلب بحث مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية اللاعبين القُصَّر فهمًا دقيقًا لمفهوم اللاعب القاصر الهاوي، باعتباره يجمع بين محدودية الأهلية القانونية والصفة الهاوية. ويؤدي غياب تعريف قانوني واضح لهذه الفئة إلى ضعف الحماية القانونية وحرمانها من بعض الحقوق الأساسية. لذلك تبرز الحاجة إلى تنظيم تشريعي يحدد وضع اللاعب القاصر الهاوي وحقوقه والتزامات الجهات المشرفة عليه، بما ينسجم مع المعايير الدولية لحماية الطفل ويعزز مسؤولية الاتحادات الرياضية في رعايته وحمايته.[2]

ثانياً: الآليات التشريعية والتنظيمية لحماية حقوق القُصَّر الرياضيين

تُعد الآليات التشريعية والتنظيمية أساس حماية اللاعبين القُصَّر داخل المنظومة الرياضية، إذ تنظم حقوقهم وعلاقتهم بالأندية والاتحادات الرياضية، وتضمن التوازن بين مصلحتهم التعليمية والاجتماعية وممارستهم للنشاط الرياضي. كما تعكس مدى مسؤولية الاتحادات الرياضية في توفير بيئة قانونية آمنة تحمي القُصَّر من الاستغلال والانتهاكات[3].

1. الأساس التشريعي لحماية القُصَّر في الرياضة

إن المرجعية الأولى التي ينبغي أن تستند إليها أي منظومة قانونية لحماية القُصَّر هي اتفاقية حقوق الطفل (1989) التي أقرّتها الأمم المتحدة، والتي نصت بوضوح في مادتها (31) على حق الطفل في «الراحة وأوقات الفراغ ومزاولة الألعاب والأنشطة الترفيهية المناسبة لسنّه». إلا أن هذه الحقوق مشروطة بأن تُمارس ضمن بيئة تحترم كرامة الطفل وتراعي مصلحته الفضلى.[4]

2. دور الاتحادات الرياضية في تنظيم العلاقة القانونية مع القُصَّر

تلعب الاتحادات الرياضية دورًا محوريًا في ضبط العلاقة بين الأندية واللاعبين القُصَّر من خلال إصدار لوائح تنظم:

شروط تسجيل القاصر في النادي أو الأكاديمية.

حدود التدريب واللعب بما يتوافق مع السن والنضج البدني.

(1) - Johnson, P., & Al-Khatib, R. (2020). Legal Protection of Minor Athletes in Arab Sports Systems. Journal of Sports Law, 15(3), 201–225.

(2) – علي السيد، (2020) ، حماية القاصرين في المجال الرياضي اللبناني: دراسة قانونية. مجلة القانون الرياضي اللبناني، 12(2)، 45–68.

(3) - Dupont, L. (2018). Le contrat d’apprentissage sportif et la protection des jeunes sportifs en France. Paris: Éditions du Sport,p89

(4) – أحمد شقير، (2019) **الحماية القانونية للناشئين الرياضيين في ضوء التشريعات العربية.** المجلة العربية للعلوم القانونية والرياضية، 6(2)، 77–102.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

الضمانات المتعلقة بالتأمين الصحي والتعويض في حالة الإصابة.

حماية القاصر من التوقيع على عقود غير متكافئة أو استغلالية.[1]

أما في لبنان، فإن الاتحاد اللبناني لكرة القدم وضع عام 2022 نظامًا خاصًا لتسجيل اللاعبين الناشئين، لكنه ما زال يفتقر إلى البنود التي تنظم العقود التعليمية أو التأمين ضد الإصابات، ما يجعل الحماية القانونية محدودة، ويترك القاصر في مواجهة مباشرة مع المؤسسات الرياضية ذات النفوذ المالي[2].

3. ضرورة إدماج حماية القُصَّر في التشريع الوطني للرياضة

تشير الدراسات الحديثة إلى أن وجود فراغ تشريعي في قوانين الرياضة العربية يمثل التحدي الأكبر في حماية الناشئين. فالقوانين غالبًا ما تكتفي بعبارات عامة مثل «رعاية الشباب»، دون أن تحدد آليات عملية للمساءلة أو التعويض، ولذلك فإن المطلوب هو إدماج فصل تشريعي خاص بالقُصَّر الرياضيين ضمن قانون الرياضة الوطني، يتضمن ما يلي:

1. تحديد سن القاصر الرياضي بدقة (دون 18 عامًا).
2. حظر العقود الاحترافية قبل السن القانونية.
3. ضمان الجمع بين التعليم والتدريب الإلزامي.
4. إلزام الأندية بالتأمين الشامل ضد الحوادث.
5. النص على عقوبات رادعة بحق المؤسسات التي تستغل القُصَّر[3].

4. العلاقة بين التشريع الوطني والمواثيق الدولية

لا يمكن فهم الإطار القانوني لحماية القُصَّر دون النظر إلى التفاعل بين القانون الوطني والمواثيق الدولية. فالمواثيق مثل اتفاقية العمل الدولية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن العمل، واتفاقية حماية الأطفال من الإتجار والاستغلال (رقم 182)، تفرض التزامات على الدول لتوفير حماية فعالة من الاستغلال الاقتصادي، وهو ما ينطبق أيضًا على النشاط الرياضي[4]، وفي حالة لبنان، فإن مواءمة

(1) – خالد يوسف،. (2020) حماية القُصَّر في التشريعات الرياضية العربية: قراءة نقدية. المجلة القانونية والاقتصادية للبحوث المعاصرة، 9(1)، 112–138.

(2) - Brackenridge, C. H., & Rhind, D. (2014). Child protection in sport: Reflections on thirty years of science and activism. Social Sciences, 3(4), 326–340.

(3) – عبد الغني، فاطمة. (2020). التنظيم القانوني لحماية الطفل من الاستغلال في المجال الرياضي في التشريعات العربية. مجلة البحوث القانونية والإنسانية، 12(2)، 141–165.

(4) – سلامة، طارق. (2021). الالتزامات الدولية للدول العربية في حماية الطفل العامل في المجال الرياضي. المجلة العربية للقانون الدولي وحقوق الإنسان، 8(1)، 90–115.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

التشريعات الرياضية مع المعايير الدولية ما زالت محدودة، وهو ما يُظهر الحاجة إلى استراتيجية وطنية واضحة لحماية الرياضيين القُصَّر تشمل جميع المستويات المؤسسية.

5. التحديات التشريعية في السياق اللبناني والعربي

ضعف التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة والاتحادات في مراقبة الأندية الخاصة.

غياب آلية واضحة لتلقي الشكاوى أو التحقيق في الانتهاكات بحق القُصَّر.

ضعف الوعي القانوني لدى أولياء الأمور بشأن حقوق أبنائهم.

انتشار ظاهرة الأكاديميات الرياضية غير المرخصة التي تستقطب الأطفال دون رقابة مؤسسية.

6.نموذج تشريعي لبناني لحماية القُصَّر الرياضيين

تبرز الحاجة إلى تطوير إطار قانوني متكامل لحماية اللاعبين القُصَّر في لبنان، يقوم على الوقاية والرقابة والمساءلة. ويقترح النموذج التشريعي إصدار قانون خاص بالقُصَّر الرياضيين يحدد حقوقهم وواجبات الأندية والاتحادات تجاههم، مع تعزيز دور الاتحادات في الرقابة القانونية والإدارية. كما يشمل إنشاء سجل وطني للقُصَّر الرياضيين، وضمان استمرار تعليمهم من خلال إدراج ذلك كشرط أساسي في عقود التدريب والتكوين. ويؤكد النموذج أهمية التعاون بين الجهات الرياضية والتربوية والحقوقية، ووضع آليات فعالة للإبلاغ عن الانتهاكات وفرض الجزاءات على المخالفين. وبذلك يسهم في بناء بيئة رياضية آمنة وعادلة تتوافق مع المعايير الدولية لحماية الطفل.

ثالثاً: الآليات المؤسسية والرقابية لحماية حقوق القُصَّر الرياضيين.

تُعد الآليات المؤسسية والرقابية أساس الحماية الفعلية لحقوق القُصَّر الرياضيين، حيث تتولى الاتحادات الرياضية ووزارة الشباب والرياضة والأندية مسؤولية تطبيق القوانين ومتابعة الالتزام بها. وتشمل هذه المسؤولية مراقبة تسجيل اللاعبين القُصَّر، وضمان توفير الرعاية الصحية والتعليمية، والتحقيق في الشكاوى والانتهاكات. كما تبرز أهمية إنشاء لجان مستقلة للتظلم والرقابة، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة الرياضة الآمنة. وفي لبنان، تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة رقابية متكاملة تشمل آليات للإبلاغ، وبرامج تدريب متخصصة، وربط تراخيص الأندية بمدى التزامها بمعايير حماية القُصَّر، بما يضمن تحويل الحماية القانونية إلى ممارسة فعلية داخل المؤسسات الرياضية.

رابعاً: الطبيعة القانونية لمسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية حقوق اللاعبين القُصَّر

تتمتع الاتحادات الرياضية بطبيعة قانونية خاصة تجعلها مسؤولة عن حماية حقوق اللاعبين القُصَّر من خلال دورها التنظيمي والرقابي. وتستند هذه المسؤولية إلى ثلاثة أسس رئيسية: الأساس القانوني المتمثل في القوانين واللوائح الرياضية، والأساس الأخلاقي القائم على مبادئ العدالة وحماية الطفل، والأساس

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

القضائي الذي يجيز مساءلة الاتحاد عند التقصير أو الإهمال. كما تلتزم الاتحادات باتخاذ إجراءات وقائية تشمل مراقبة بيئة التدريب، والتأكد من سلامة العقود، وتوفير آليات للإبلاغ عن الانتهاكات. وبذلك تُعد مسؤولية الاتحاد مسؤولية إدارية ومدنية تهدف إلى ضمان بيئة رياضية آمنة تحافظ على حقوق القُصَّر وتنسجم مع المعايير الدولية لحماية الطفل.[1]

خامساً: الآليات القانونية والتنظيمية لحماية حقوق اللاعبين القُصَّر

تستند حماية اللاعبين القُصَّر إلى مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان سلامتهم وحقوقهم داخل المنظومة الرياضية. فعلى المستوى الدولي، وضعت الهيئات الرياضية لوائح تحد من استغلال القُصَّر وتنظم انتقالاتهم ومشاركتهم الرياضية. أما في لبنان، فتستند الحماية إلى بعض القوانين واللوائح الرياضية التي تنظم تسجيل اللاعبين القُصَّر وتُلزم بالحصول على موافقة أولياء الأمور.

وتشمل أهم آليات الحماية: ربط تراخيص الأندية بالالتزام بمعايير حماية القُصَّر، وإنشاء لجان مختصة داخل الاتحادات لمتابعة الشكاوى والانتهاكات، وتنظيم العقود الرياضية بما يحفظ حقوق اللاعبين، وتوفير التأمين الصحي، وتنفيذ برامج توعية وتثقيف، إضافة إلى إنشاء قنوات سرية للإبلاغ عن الانتهاكات. ورغم وجود هذه الآليات، لا تزال فعاليتها في لبنان محدودة بسبب ضعف الرقابة وتداخل الاختصاصات وغياب قنوات الإبلاغ الفعالة، مما يستدعي تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لحماية القُصَّر الرياضيين.[2]

سادساً: أبعاد الحماية القانونية للاعبين القُصَّر (البدنية – النفسية – التعليمية – التعاقدية)

تتجسد الحماية القانونية للاعبين القُصَّر في أربعة أبعاد مترابطة: البعد البدني، والبعد النفسي، والبعد التعليمي، والبعد التعاقدي. ويتمثل البعد البدني في ضمان السلامة الصحية وتوفير الرعاية الطبية والتأمين ضد الإصابات. أما البعد النفسي فيهدف إلى حمايتهم من العنف والإساءة والاستغلال من خلال توفير بيئة رياضية آمنة وآليات فعالة للإبلاغ والدعم النفسي.

ويتمثل البعد التعليمي في ضمان التوفيق بين الدراسة والنشاط الرياضي ومنع التسرب الدراسي، بينما يركز البعد التعاقدي على تنظيم العلاقة بين اللاعب القاصر والنادي من خلال عقود قانونية واضحة تضمن حقوقه وتستلزم موافقة ولي الأمر والاتحاد الرياضي. وتُعد هذه الأبعاد مجتمعة أساسًا لحماية القُصَّر وضمان نموهم الرياضي والإنساني في بيئة آمنة وعادلة.[3]

(1) - Pielke, R. (2022). Sports governance and accountability: Legal responsibilities of national federations. International Sports Law Journal, 22(3), 145–163. https://doi.org/10.1007/s40318-022-00211-6

(2) - Hölzenbein, Markus (2019). Amateursportrecht in Deutschland: Grundlagen und aktuelle Entwicklungen. München: Beck Verlag.

(3) – عبد الحليم، خالد محمد. (2020). حماية القاصرين في المجال الرياضي بين المعايير الدولية والتشريعات العربية. مجلة القانون الرياضي العربي، 6(1)، 99–125.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة وجود قصور في التشريعات الرياضية المتعلقة بحماية اللاعبين القُصَّر، مع غياب نصوص واضحة تحدد مسؤولية الاتحادات الرياضية وآليات مساءلتها.
2. تبين أن اللوائح الرياضية تركز بصورة أكبر على اللاعبين المحترفين، بينما لا تحظى فئة القُصَّر بحماية قانونية وتنظيمية كافية.
3. كشفت النتائج عن ضعف الدور الرقابي والمؤسسي للاتحادات الرياضية، وغياب وحدات متخصصة لمتابعة أوضاع اللاعبين القُصَّر وحماية حقوقهم.
4. أظهرت الدراسة أن العقود المبرمة مع القُصَّر تفتقر أحيانًا إلى الضمانات القانونية الكافية، مما يزيد من احتمالات الاستغلال أو الإخلال بحقوقهم.
5. أكدت النتائج أن المسؤولية القانونية للاتحادات الرياضية تشمل الجوانب التنظيمية والإدارية والتقصيرية، إلا أن تطبيقها العملي ما يزال محدودًا.
6. بيّنت الدراسة أن ضعف الحماية القانونية ينعكس سلبًا على الجوانب النفسية والاجتماعية والتعليمية للاعبين القُصَّر.
7. أوصت الدراسة بتطوير التشريعات الرياضية، وإنشاء وحدات قانونية متخصصة داخل الاتحادات، وتعزيز الرقابة والتوعية، وإصدار ميثاق وطني لحماية الرياضيين القُصَّر بما ينسجم مع المعايير الدولية.

توصيات الدراسة :

1. تطوير القوانين الرياضية لتتضمن نصوصًا صريحة تُحدد مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية اللاعبين القُصَّر وفرض العقوبات على المخالفين.
2. إنشاء وحدات قانونية متخصصة داخل الاتحادات الرياضية لمتابعة أوضاع القُصَّر وتقديم الدعم والاستشارات القانونية لهم ولأسرهم.
3. وضع إطار قانوني موحد لعقود اللاعبين القُصَّر يضمن حقوقهم التعليمية والصحية والتعاقدية ويمنع استغلالهم.
4. تعزيز الرقابة على الأندية ومراكز التدريب وربط منح التراخيص بمدى الالتزام بمعايير حماية الأطفال.

العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

5. تفعيل دور القضاء الرياضي واللجان الرقابية في النظر بالشكاوى والنزاعات المتعلقة بالقُصَّر وضمان سرعة البت فيها.
6. تنظيم برامج تدريب وتوعية للمدربين والإداريين وأولياء الأمور حول حقوق اللاعبين القُصَّر وآليات حمايتهم.
7. الاستفادة من التجارب الدولية والمعايير المعتمدة في حماية الأطفال الرياضيين، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والاتحادات الرياضية والمنظمات الحقوقية.
8. تشجيع البحوث والدراسات المتخصصة لتطوير السياسات والتشريعات الخاصة بحماية القُصَّر في المجال الرياضي.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

أصرّح أنّ هذه الدراسة لم تحصل على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية.

العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

مراجع الدراسة:

المراجع العربية :

1. أحمد الكُتيّب. (2022) الحق في التعليم وحماية القاصرين في الرياضة العربية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة القانون والمجتمع العربي، 12(2)، 145–169.
2. أحمد عبد الله الجبوري. (2021) المسؤولية القانونية للأندية الرياضية عن اللاعبين القاصرين. بغداد: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
3. أحمد شقير. (2019) الحماية القانونية للناشئين الرياضيين في ضوء التشريعات العربية. المجلة العربية للعلوم القانونية والرياضية، 6(2)، 77–102.
4. الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA). (2022). لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين. زيورخ: الاتحاد الدولي لكرة القدم.
5. الاتحاد اللبناني لكرة القدم. (2021) النظام الأساسي واللوائح التنظيمية للاتحاد اللبناني لكرة القدم. بيروت: الاتحاد اللبناني لكرة القدم.
6. الاتحاد اللبناني لكرة القدم. (2022) النظام الداخلي الخاص بتسجيل اللاعبين الناشئين ولوائح الترخيص للأندية الرياضية. بيروت: الاتحاد اللبناني لكرة القدم.
7. إليزابيث عبدو. (2022) الإطار التشريعي لحماية القُصَّر في الرياضة اللبنانية: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة اللبنانية للقانون العام، 9(1)، 55–82.
8. عبد الحميد الجندي. (2020) القانون الرياضي والمسؤولية المدنية للاتحادات الرياضية. القاهرة: دار النهضة العربية.
9. عبد الحميد، رانيا. (2022) الحماية القانونية للناشئين الرياضيين بين التشريع والممارسة. مجلة البحوث القانونية والإنسانية، 14(2)، 87–104.
10. عبد الحميد، عبد الله. (2020) الفراغ التشريعي في القانون الإداري: دراسة في المفهوم والآثار والحلول. القاهرة: دار النهضة العربية.
11. عبد الحميد، محمد. (2022) التنظيم القانوني للأكاديميات الرياضية الخاصة في الوطن العربي: الواقع والتحديات. المجلة العربية للقانون الرياضي، 11(3)، 60–83.
12. عبد الغني، فاطمة. (2020) التنظيم القانوني لحماية الطفل من الاستغلال في المجال الرياضي في التشريعات العربية. مجلة البحوث القانونية والإنسانية، 12(2)، 141–165.
13. عبد العال، محمود. (2019) التنظيم القانوني لعلاقة اللاعب الرياضي بالنادي في ضوء التشريع المصري. مجلة العلوم القانونية، جامعة بني سويف، 11(2)، 301–327.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

14. عبدو، إليزابيث. (2021) التشريعات الرياضية وحماية القاصرين: نحو مقاربة لبنانية متكاملة. المجلة اللبنانية للدراسات القانونية والإنسانية، 7(2)، 88–115.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Al-Hassan, T. (2019). Legal Gaps and the Rule of Law: Challenges in Transitional Legal Systems. Journal of Legal Studies, 12(3), 145–167.
2. Al-Khatib, H. (2022). Legal Oversight Mechanisms in Sports Federations: Protecting Minors in Arab Sports Systems. Arab Journal of Sports Law, 9(1), 45–67.
3. Al-Khatib, M. (2022). Youth Sports and the Law: Regulating Training and Education for Minor Athletes in the Arab World. International Sports Law Review, 27(3), 203–228.
4. Dupont, L. (2018). Le contrat d'apprentissage sportif et la protection des jeunes sportifs en France. Paris: Éditions du Sport.
5. Duval, A., & Van Rompuy, B. (Eds.). (2016). The Legacy of Bosman: Revisiting the Relationship Between EU Law and Sport. TMC Asser Press.
6. European Commission. (2021). Addressing Legal Gaps in Sports Governance: A European Perspective. Brussels: EU Publications.
7. Fédération Internationale de Football Association (FIFA). (2022). Regulations on the Status and Transfer of Players (RSTP). Zurich: FIFA.
8. Hölzenbein, M. (2019). Amateursportrecht in Deutschland: Grundlagen und aktuelle Entwicklungen. München: Beck Verlag.
9. Johnson, P., & Al-Khatib, R. (2020). Legal Protection of Minor Athletes in Arab Sports Systems. Journal of Sports Law, 15(3), 201–225.
10. Khalil, R. (2020). Amateur Footballers' Rights in Lebanon: Gaps and Challenges. Middle East Sports Law Journal, 4(2), 112–140.
11. McCrory, P., Meeuwisse, W., Dvořák, J., Aubry, M., Cantu, R., Echemendia, R. J., et al. (2021). Consensus statement on concussion in sport—The 6th International Conference on Concussion in Sport. British Journal of Sports Medicine, 55(14), 763–783.
12. Mignot, J. F. (2019). The Development of Professional and Amateur Football Regulations in France. European Journal of Sport Studies, 11(1), 55–73.
13. Mylonas, A. (2022). Minor Athletes and Contractual Capacity: A Comparative Legal Analysis. European Journal of Sports Law, 14(1), 25–47.